المصدر: الأهـرام
التاريخ : ٨ يوليو ١٩٥٢

بطريرك القبط يعفى وكيل البطريركية من منصبه

دوائر البطريركية تعزى اعفاءه لتطرفه فى طلب الغاء نظام الرهبنة
القمص سرجيوس يدافع عن نفسه ويطلب عقد المجمع المقدس
يوسف يعقوب بك يطلب تعديل قانون المجلس ومعالجة النقص فيه

أصدر قبطة الانبا يوساب الثاني ، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ، امرا باعفاء حضرة القمص مرقس سرجيوس من منصب وكيل البطريركية الذى كان يشغله منذ ثلاث سنوات تقريبا ، وانتخب على اثر توليه هذا المنصب عضوا فى المجلس الملى العام

وتقول دوائر البطريركية أن قبطة البطريرك أصدر هذا القرار على اثر ما نشرته بعض الصحف من أن القمص سرجيوس أدلى الى مندوبيها بتصريحات تتضمن وجوب زواج البطاركة والمطارنة والاساقفة فى الكنيسة القبطية والغاء نظام الرهبنة، مما اعتبرته هذه الدوائر خروجا على قوانين الكنيسة وتقاليدها، ويدور البحث الان فيما اذا كان اعفاء القمص سرجيوس من منصب وكيل البطريركية يستتبع عضويته من المجلس الملى العام ، او أن هذه العضوية لا دخل لها بمنصبه .

اذا فقد النصاب القانوني للعضوية ؟

وقال قانوني كبير لمندوب « الاهرام » انه لما قدم طعن فى صحة انتخاب القمص سرجيوس عضوا بالمجلس الملى العام لعدم توفر أى شرط من الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب عضوا، قدم حضرته الى المجلس الملى اقرارا من قبطة البطريرك يتضمن أنه يدفع له مرتبا شهريا بمقدار خمسون جنيها ، وهو الحد الادنى لمرتب من يجوز انتخابه ، وبناء على ذلك اصدر المجلس قرارا برفض الطعن . غير انه اذا فقد العضو شرطا من الشروط الاساسية التى تؤهله للعضوية، أو فقد النصاب القانونى أثناء عضويته، سقطت عنه هذه العضوية ، ولو ان لائحة المجلس لم تنص على ذلك

الرجوع الى النظام النيابى

واضاف القانونى الكبير الى ذلك قوله « ان نظام المجلس الملى العام كالنظام النيابى تماما ، واذا كانت لائحة المجلس الملى قاصرة فى هذه الناحية ، فانه يرجع فى مثل هذه الاحوال الى النظم المتبعة فى النظام النيابى ، فلا يجوز مثلا ان يبقى عضوا بالمجلس من صدر ضده حكم من جهة قضائية لجرم مخل بالشرف ، بحجة ان اللائحة لم تنص على ذلك »

القمص سرجيوس يدافع عن نفسه

ويقول القمص سرجيوس انه لم يدل باى تصريح للصحف عن الغاء نظام الرهبنة ، ولكن لما تفاقمت مشكلة اوقاف الاديرة وتعذر حلها بالطرق الودية ، ندبه المجلس الملى العام لحضور المؤتمر الذى عقد فى الاسكندرية ، وقد حاولت دوائر البطريركية منعه بشتى الطرق من حضور هذا المؤتمر فرفض والقى خطابا هناك اعتبرته بعض الدوائر ماسا بها . ولعل هذا هو السبب الحقيقى لاعفائه من منصبه .

اوقاف الاديرة مرة اخرى ..

واضاف القمص سرجيوس الى ذلك قوله : « ان الاغراض والمطامع وقفت حائلا دون الوصول الى أى اتفاق بين المجلس الملى ورؤساء الاديرة بل ان هذه المطامع سوف تكون عاملا على دوام النزاع والفوضى والاضطراب وضياع مئات الالاف من الجنيهات وتعطيل جميع المشروعات القبطية، فلا الحكومات المصرية الغت قانون المجلس الملى الذى يخوله حق ادارة الاوقاف ، ولا ساعدت المجلس الملى ومكنته من وضع يده على هذه الاوقاف ! وهكذا مضى سبعون عاما ونحن فى هذا النزاع غير المجدى ، بل فوت علينا كل الفرص ، الامر الذى دعانى ان اقف وسط المجلس الملى فى احدى جلساته وأقول : اذا كان الرهبان لايرضون بمد اليد لنضبط لهم حساباتهم ونوفر اموالهم التى اصبحت نهبا لـ ...

زواج البطاركة والاساقفة ...

قلت اذا كان الرهبان لايرضون لنا ان نعلمهم ونثقفهم حتى يرتفعوا الى مستوى الشعب الذى يقيمون عليه بطاركة واساقفة ، فلا سبيل لنا الا ان نترك لهم اطيانهم يدفنون فيها رهبتهم التى انحطت واصبحت عكس ما كانت عليه ،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فى الوقت الذى اتخذنا بطاركتنا واساقفتنا منهم ... يوم كانوا ملائكة يتمشون على الارض وانوارا ساطعة وسط الظلام ، ومثلا عليا فى التضحية واماتة النفس ، الامر الذى جعلنا نترك عادة الاجيال الاولى من المسيحية ، اذ كان اساقفتنا من المتزوجين حسب مبدأ الرسول القائل : « يجب ان يكون الاسقف بلا لوم بعل امراة واحدة » ، قلت اذا كانوا يمتنعون فى عنادهم فلا يسعنا الا العودة الى مبدأ الرسول والاجيال الاولى

يطلب عقد المجمع المقدس

وقال القمص سرجيوس انه طلب من غبطة البطريرك ، بوصفه رئيسا للمجمع المقدس ، ومن نيافة الانبا توماس سكرتيره ، دعوة المجمع للنظر فى مسائل خطيرة ترتب عليها الناس بكرامة الكنيسة نظامه ، فضلا عن ضياع

قمص سرجيوس

مئات الالاف من الجنيهات من اموال الاوقاف وانتشار الرشوة ، وفى حالة عدم اجابته الى طلبه فانه سيعرض الامر على جهات اخرى لان الحالة لا تحتمل التأخير فى الاصلاح

يشكو عدم مباشرته اعماله

وشكا القمص سرجيوس من ان دوائر البطريركية لم تكن تمكنه من مباشرة اختصاصاته كوكيل للبطريركية ، وتعمل على الحد من سلطانه ، ولهذا فانه سعيد باعفائه من منصب ما كان يستطيع مباشرة اختصاصاته فيه .

لا يسقط عضويته عن المجلس الملى

وختم القمص سرجيوس حديثه بقوله : ان اعفاءه من منصب وكيل البطريركية لا يسقط عضويته من المجلس الملى العام ، لان وقت انتخابه عضوا فيه كان حائزا للشروط الواجب توافرها للعضو ، فاذا فقد احد هذه الشروط اثناء دورة المجلس ، فان هذا لا يسقط عضويته اذا تقدم طعن ضده للمجلس .

حول لجنة اوقاف الاديرة ...

وتلقينا من صاحب العزة الاستاذ يوسف يعقوب بك ، وكيل المجلس الملى بالقاهرة ، كلمة ذكر بها ان اقتراحه الذى يتضمن منح الاغلبية للاباء فى اللجنة المقترح تأليفها للاشراف على حسابات الاديرة ، اسىء فهمه فى بعض المواضع لان المناقشة فى الاقتراح دارت دون الالتفات الى ما اشترطه من ان يكون حق اختيارهم للمجلس اى للشعب ممثلا فيه ، وهذا هو الجديد فى الاقتراح الذى كان يجب امعان الفكر فيه . وتفهم اغراضه ومراميه ، وما قد يؤدى اليه فى الحال والاستقبال .

اربع حقائق يجب مراعاتها عند البحث

واضاف يوسف بك الى ذلك قوله : انى ارى ان من يتصدى لبحث هذا الموضوع الدقيق ويحاول حله من طريق الاتفاق والتشريع ، يجب ان يضع امام نظره الحقائق والنظريات الاتية : ـ

اولا ـ انه ليس يعيب رجال الدين ان يرموا بالمحافظة او التأخر بل الجمود ، لان هذه الصفات هى التى صانت وتصون الديانات على مر الدهور وكر الاجيال ، والا لتبدلت كتبدل الازياء .

ثانيا ـ اذا كانت الحكومات الشعبية مرفوبا فيها وهى قابلة للتعديل والتغيير تبعا لنزعات الشعوب ان لم اقل اهوائها ، فالامر محل نظر بالنسبة للهيئات التى تسيطر بطريق مباشر او غير مباشر على امور تتصل بالديانات . لان التغييرات العنيفة فيها قد تعصف ان لم تود بها .

ثالثا ـ انا حينما نضع نظاما يتصل بالهيئات المذكورة يجب ان نراعى كافة الاحتمالات ، ومنها موجات التطرف تحت تاثير دعايات مغرضة او مضللة ـ وليس يرد على هذا ان مسالة الاوقاف مسالة تتعلق بالمال لا بمبادىء الكنيسة ، لانه يمكن استخدام المال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

دائما كوسيلة للضغط ، وذلك بالمنع او المنح.

رابعا ـ ان سند الطالبين بادارة المجلس لاوقاف الاديرة هو لائحة مختلف على تفسيرها. اولها في القليل ٧٠ سنة لم تنفذ ، وبها نصوص كثيرة عاطلة او معطلة ، فضلا عن الشوائب الاخرى التي اشرت الى بعضها في احاديثي . وقد سلم المجلس الملي الحالي ضمنا بحاجة تلك اللائحة الى التعديل فيما اسماه عروض الصلح على الاباء ، مما يجعلني على حق اذا اسقطت السند المستفاد منها عند بحث الموضوع ، معتبرا اننا في صدد وضع نظام جديد ، يرعى كافة المصالح ، في ضوء الحقائق والنظريات السابقة .

ثلاث مسائل مختلف عليها

والمسائل المختلف عليها بشان اوقاف الاديرة لا تعدو المسائل الثلاث الاتية : (١) ادارة هذه الاوقاف (٢) الاشراف عليها (٣) التصرف في فائض ريعها ، اما الادارة من تأجير وتحصيل وما ماثل ذلك ، فيبدو لي ان اتجاه الشعب نحو ابقائها في يد الاباء ، لانه لم يتقدم مطعن جدي على ادارتهم من هذه الناحية ، والتي تشبه كثيرا ادارة المالك لملكه.

اغلبية الهيئة التي تتولى الاشراف

واستطرد يوسف بك فقال : اما الاشراف فهو امر واجب ، بل ومسلم به من الناحيتين والخلاف يدور الان حول اغلبية الهيئة التي تتولى هذا الاشراف ، هل تكون من الاباء ، ام من الابناء ، ولكل من الطرفين حجج واسانيد لها اعتبارها ، ولقد اقترحت حلا لهذه العقدة ان تكون الاغلبية للاباء على ان يكون للمجلس حق اختيارهم ، وهذا الحل يصون في نظري كرامة الاباء ويحميهم من موجات التطرف التي قد تطغى على اللجان في المستقبل ، والتي ظهرت بوادرها في المناداة بالغاء نظام الرهبنة ذاته ، ذلك لان من يختارهم المجلس من الاباء في هذه اللجان ، مهما بلغت رغبتهم في ارضاء الشعب الذي اختارهم ، او في مسايرتهم له في طرق الاصلاح التي ينشدها ، فانهم لاشك يقفون عندما يرون في الامر مساسا بعقائد كنيستهم او بانظمتها المقررة

التصرف من فائض الريع على المشروعات

فاذا انتقلنا الى التصرف في فائض الريع ، فاني الاحظ بادىء ذي بدء ان الاوقاف مرصودة اصلا على الرهبان فمن قبيل الاستهواء الشعبي ان نقول بان للمجلس الحق في صرف ريعها او فائضه على مرافق الشعب المختلفة .

واذا كان مفاد ذلك ان على الشعب ان يتدبر المرافق من موارده الخاصة بطريق التبرع او غيره ، لا من اموال الرهبان او المرصودة عليهم . فاني ارى ان للكنيسة ، اي الاصل ، حقا ولو ادبيا على الفرع اي الاديرة . ومن ثم فيجب ان يبدأ بالصرف في حاجات واصلاح الاديرة ، وما يتبقى بعد ذلك يصرف بعضه لا كله على الكنيسة نفسها ومرافقها . اقول بعضه لاكله ، رغم مايردده الكثيرون من ان لا مصلحة لاحد في اكتناز الاموال ، لاني ارى في تلك الاوقاف عزة وذخيرة للكنيسة ، قد تنفعها في يوم تنضب فيه مواردها ، او تحتاج فيه للصرف على امور اشمل واعم .

معالجة النقص في اللائحة

هذه هي الاسس التي اذا لم يقبلها الاباء ، يصح ان يتقدم المجلس الملي بها منفردا بمشروع قانون لاقرارها ، وقد لا يجد الاباء من يستمع الى مآخذهم عليها ، لما تتصف به من الاعتدال..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية